العوامل المؤثرة في وضع سياسات التشغيل

أفرزت تجربة التخطيط للتنمية السياحية في سبعينيات القرن الماضي وجود مصاعب في تلبية احتياجات الخطة من القوى العاملة وعرفنا من المبحث السابق ان اتجاهات سياسة التشغيل بشقيها سواء أكانت سياسة تشغيل كامل أم أمثل لم يستفد منها القطاع السياحي نتيجة ظروف بيئية ومجتمعية و سياسية كانت تقف عائقا أمام تلك السياسات وفي هذا المبحث سنتناول بالتفصيل اهم العوامل المؤثرة في وضع أي سياسة تشغيلية من خلال معرفة العوامل المؤثرة في القوى العاملة وإخضاعها للملاحظة والدراسة ومحاولة تطويعها بما يخدم أهداف التنمية السياحية لذلك سنأخذ في هذا المبحث دور العوامل الديموغرافية و الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية المؤثرة في وضع سياسات التشغيل

أولا: العوامل الديموغرافية:

ان دراسة الخصائص السكانية ذات أهمية كبيرة لغرض وضع برامج لتحقيق التنمية البشرية وان صياغة أي سياسة اقتصادية واجتماعية ومنها سياسة التشغيل تعتمد على المؤشرات الآتية:

**ا- نمو السكان**

تصنف البلدان عادة في الوقت الحاضر إلى ثلاثة اتجاهات سكانية نشأت من النسبة في اتجاهات المواليد والوفيات والهجرة وأدت إلى تغير النمو السكاني وتركيب المجتمع([[1]](#footnote-1)):

1. نمو سكاني بطيء يكاد يصل لحالة الاستقرار أو شبه الاستقرار.
2. نمو سكاني مرتفع يهدد بمشكلة في بعض الدول التي تعاني من نقص كبير في مواردها الاقتصادية.
3. نمو سكاني غير منتظم يسبب عدم وجود اتجاهات ثابتة لمعدلات الوفيات.

ويمتاز العراق بكونه من البلدان التي تمتاز بمعدلات نمو مرتفعة فلقد كان عدد سكان العراق بحسب تعداد سنة 1977 (497 12000) ارتفع إلى (16335199) مليون عام 1987 ومن ثم إلى (22046244) مليون عام 1997 وبمعدل نمو سنوي مركب مقداره 3%([[2]](#footnote-2)) . رغم الظروف غير الطبيعية والتي اغلبها كانت سنوات حرب حيث من الطبيعي ان تتاثر معدلات النمو بمعدلات الوفيات والولادات

**ب- التركيب الجنسي للسكان**

ومن المؤشرات المهمة أيضاً التركيب الجنسي للسكان حيث انه في الظروف الاعتيادية يتحقق توازن بين الذكور والإناث غير ان هذه الموازنة تختل لصالح الإناث في حالة الحروب وعدم التوازن بخاصة في فئة 14- 45 سنة ولاسيما للإناث يؤثر في معدل الخصوبة العام وإلى خلل في التركيب العمري للجنس له تأثيرات اجتماعية تنعكس على الحياة العامة للسكان([[3]](#footnote-3)) لقد بلغ عدد الإناث في العراق حسب تقديرات السكان لعام 2009 نحو 15941576 في حين كان عدد الذكور (16163412) مليون وهذا يعني النسبة متقاربة لحد كبير.

**ج- درجة التحضر**

ومن المؤشرات الأُخرى مفهوم التحضر و يعرف لأي مكان اما بالنسبة لعدد السكان المقيمين به أو على اساس أدائه وظائف إدارية وحكومية أو قد يجمع بين كونه له وظائف إدارية معينة مع وجود عدد معين من السكان حيث بلغت نسبة سكان الريف في العراق حسب تقديرات 2009 نحو 33% بينما نسبة السكان الحضر زهاء 67% هذه النسبة تعطي مؤشر درجة التحضر والتقدم لان السكان في الريف ترتبط حياتهم بالزراعة وتربية الحيوانات في الغالب في حين الحياة الاقتصادية للسكان الحضر تعتمد على الخدمات والتجارة والصناعة لذلك فمعرفة هذه النسب ضرورية لأية عملية تخطيط.

**د- القوى العاملة ومعدلات المشاركة**

يقع السكان الناشطون اقتصاديا ضمن حدود الفئة العمرية (15-64) والذين يمثلون قوة العمل المتاحة في الاقتصاد الذين يمكن تصنيفهم إلى عاملين و متعطلين وتشير خطة التنمية الوطنية لعام 2010 إلى ان التعداد العام للسكان لعام 1977 اشر إلى ان نسبة المشاركة في النشاط الاقتصادي كانت 23،5 % من اجمالي السكان ارتفعت لتصل إلى 24.8 % في عام 1987 ثم انخفضت لتصل إلى 23 % عام 1997 وهذه النسبة ارتفعت بعد عام 2003 لتصل إلى 29 % تقريبا في عام 2008 الذي يوضح عدد السكان والسكان في سن العمل والسكان الناشطين اقتصاديا ومعدلا ت المشاركة

1. () الشلقاني، د. مصطفى، السياسات السكانية في الكويت، مجلة العلوم الاجتماعية العدد الثاني، السنة الحادية عشر، 1981، ص7. [↑](#footnote-ref-1)
2. () نتائج التعداد العام للسكان للاعوام 1977، 1987، 1977. [↑](#footnote-ref-2)
3. () الدليمي، د. محمد دلف احمد الموسى، د، فواز احمد، جغرافية التنمية، مفاهيم نظريات تطبيق، دار الفرقان للطباعةوالتوزيع، سوريا حلب، الطبعة الأولى، 2009، ص61. [↑](#footnote-ref-3)